وزارة التربية والتعليم العالي **المديريّة العامّة للتربية** **دائرة الامتحانات**	**امتحانات شهادة الثانويّة العامّة** **فروع: العلوم العامّة وعلوم الحياة والاجتماع والاقتصاد**	**دورة العام 2015العاديّة** **السبت 13 حزيران 2015**

مسابقة في التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة **الإسم:**

المدّة: ساعة واحدة **الرقم:**

تتضمّن المسابقة مستندين وأربع مجموعات من الأسئلة :

مستند 1

لا تُعتبر عمليّة مراقبة الانتخابات من قبل المجموعات المحليّة بالظاهرة الجديدة، ذلك أنّ موظّفي الانتخابات والمتنافسين السياسيّين قد سعوا لأمد طويل إلى أن يُطوّروا ويُطبّقوا وسائل تضمن إجراء انتخابات عادلة في بلدناهم.

لقد أضحت المراقبة المحليّة في السنوات الأخيرة أكثر تطوّرًا، حيث أسهمت أعمال المراقبة المحليّة التي تُقدّمها المجموعات المحايدة في تعزيز الممارسة الديمقراطيّة الصحيحة. ولتحقيق عمليّات انتخابيّة أكثر نزاهة وصدقًا، لا بدّ من تشجيع ممارسات الحملات الانتخابيّة العادلة، وخلق جمهور من الناخبين أكثر وعيًا ومعرفة، والحدّ من إمكانيّة التلاعب والغشّ يوم الانتخابات.

يُمكن للمراقبة المحليّة أن تطوّر وتقوّي المؤسّسات الضروريّة لدعم النظام السياسيّ الانتخابيّ الديمقراطيّ، فأعمال المراقبة تُساعد المواطنين على أن يتعلّموا ويكتسبوا المهارات التنظيميّة اللازمة، لكي يشتركوا بفعاليّة وبصورة مؤثّرة في الحياة السياسيّة للبلد في فترة ما بين الانتخابات.

في كثير من الأحوال تطوّرت المجموعات التي كانت قد شُكّلت لمراقبة الانتخابات إلى منظّمات مدنيّة ذات قاعدة أوسع، أدّت إلى تطوير المجتمع المدنيّ، الذي ساهم في تدعيم إمكانات النجاح والتقدّم في الخطاب السياسيّ،وتحقيق مشاركة فاعلةللمواطنين في الحكم، ممّا انعكس إيجابًا على الحياة السياسيّة.

لكن يجب أن لا تحلّ المراقبة المحليّة المحايدة للانتخابات محلّ مراقبة الانتخابات ومراقبة العمليّة الانتخابيّة من قبل الأحزاب السياسيّة والمتنافسين على المناصب، فمن مصلحتهم أن يصونوا حقوقهم وحقوق مؤيّديهم، وأن يقودوا حملات انتخابيّة قويّة وأن يضمنوا نزاهة العمليّة الانتخابيّة، وتقوم المراقبة غير الحزبيّة بتكملة هذه الجهود.

دليل "كيف تقوم المنظّمات المحليّة بمراقبة الانتخابات"،

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون المحليّة.

مستند 2

تتميّز الأنظمة الديمقراطيّة الحديثة بالمشاركة بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة في صنع القرار. ومن المعروف أنّ دستور الدّولة هو الذي ينظّم هذا التفاعل رسميًّا، ثمّ تملأ الإجراءات العمليّة والتجارب السابقة الفراغات التي قد تطرأ، لتبتكر النظام السياسيّ الذي تتّبعه الحكومة في عملها يوميًا.

جرت العادة في كافّة الديمقراطيّات تقريبًا، أن يقوم قادة السلطة التنفيذيّة غالبًا بتسلّم زمام القسم الأكبر من القوّة السياسيّة، والتحكّم بالموارد الماليّة، وتوظيف طاقم عمل مكرّس لتطوير السياسات وتطبيق القوانين، وإدارة الاتّفاقيّات والبرامج الحكوميّة.ورغم الهيمنة التنفيذيّة في دول عديدة، إلاّ أنّ ميزان القوى النسبيّ بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة ممكن التغيير. فإن كانت المؤسّسات التشريعيّة الجديدة تهدف إلى أداء دورٍ أساسيّ في حكم أمّة ما، فسيقع على عاتق المشرّعين مسؤوليّة تفعيل دورالمؤسّسات التشريعيّة، وإثبات حضورها في وضع القوانين وتطويرها، وتحديد المستوى الملائم للضرائب والنفقات، والموافقة على كلّ القرارات السياسيّة المهمّة التي تتّخذها السلطة التنفيذيّة تقريبًا، فمثل هذه المبادرات توفّر للمشرّعين فرصةً حاسمة للتأثير على السياسات العامّة.

الأسئلة :

1 – **قدِّم كلاً من المستندين** (1–2) : نوعه، مصدره والمسألة التي يتناولها. **(ثلاث علامات)**

2 – **إستخرج من المستندين :**

أ – سبل تحقيق عمليّات إنتخابيّة أكثر نزاهة وصدقًا. (المستند الأوّل) **(ثلاث علامات)**

ب – إنعكاسين لتطوّر المجتمع المدنيّ على الحياة السياسيّة. (المستند الأوّل) **(علامتـــــــــــان)**

ج – دور قادة السلطة التنفيذيّة في الأنظمة الديمقراطيّة. (المستند الثاني) **(علامتـــــــــــان)**

د – المبادرات التي تُوفّر للمشرّعين فرصة التأثير على السياسات العامّة . **(علامتـــــــــــان)**
(المستند الثاني)

3 – **يُشير المستند الأوّل إلى أهميّة المراقبة ودورها في توفير ديمقراطيّة الانتخابات.**

أ– حدّد شرطين واجب توافرهما في مرحلة إعلان النتائج لضمان **(علامتـــــــــــان)**
ديمقراطيّة الانتخابات.

ب– أوضح ثلاث دلالات على ارتفاع نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابيّة. **(ثلاث علامات)**

ج– **يحقّ لأعضاء المجلس البلديّ، بعد مرور ثلاث سنوات على الأقلّ، طرح الثقة برئيس البلديّة ونائبه**

- بيّن الآليّة المعتمدة لطرح هذه الثقة. **(علامتـــــــــــان)**

د– سمِّ المحكمة الصالحة للبتّ بطعون نتائج كلّ من: **(علامتـــــــــــان)**

- الانتخابات النيابيّة.
- الانتخابات البلديّة.

4 – **على أثر تَعرُّض العديد من المناطق اللبنانيّة لأحداث ألحقت الضرر بسلامة الدولةومصلحتها، تمّ تكليف الجيشاللبنانيّ مهمّة المحافظة على الأمن الداخليّ، بموجب قانون صادر عن مجلس النوّاب، وذلك بناءً على اقتراح مقدّم من وزير الداخليّة والبلديّات منفردًا، وعلى أثره وُضِعت جميع القوى المسلّحة تحت إمرة وزير الدّفاع.**

أ– صحّح المغالطات القانونيّة الواردة في المسألة أعلاه. **(ثلاث علامات)**

ب– أُذكر تدبيرين يُمكن للقوى المسلّحة أن تتّخذهما عند إعلان حالة الطوارئ. **(علامة واحدة)**

ج– حدّد مهمّتين لقوى الأمن الداخلي تُنفّذهما كضابطة عدليّة. **(علامتـــــــــــان)**

د– قدّم ثلاثة مقترحات من شأنها تعزيز قدرة القوى المسلّحة في لبنان. **(ثلاث علامات)**